

دراسات نقدية ٣ – الاسبوع الخامس

أبحاث الإدارة العامة وعلاقتها بالسياسات العامة في الوطن العربي:
رؤية نقدية

إعداد الطالبة/
ظي علي القحطاني

دكتوراه إدارة عامة

٢٠٢٦



تحليل وإبداء الملاحظات على الدراسة

١- تحليل الإطار الفكري والعلمي للدراسة

تشكل هذه الدراسة من الدراسات الفكرية المهمة في مجال الإدارة العامة؛ إذ تناولت العلاقة بين أبحاث الإدارة العامة والسياسات العامة في الوطن العربي من منظور نقدي، وسعت إلى إعادة قراءة واقع البحث العلمي العربي في ضوء التطورات التي شهدتها هذا الحقل على المستوى الدولي. وانطلقت الدراسة من فكرة رئيسة تتمثل في أن الإدارة العامة لا ينبغي أن تُنظر إليها باعتبارها مجرد جهاز مسؤول عن تنفيذ السياسات الحكومية، وإنما باعتبارها شريكاً أساسياً في صناعة السياسات العامة وتطويرها وتقييمها، وهو ما يمثل تحولاً عن الرؤية التقليدية التي تفصل بين السياسة والإدارة. كما أبرزت الدراسة أن تطور الإدارة العامة في التجارب العالمية ارتبط بتداخلها مع العلوم السياسية والقانون والاقتصاد والإدارة، بينما ما زالت العديد من الدراسات العربية تتعامل مع الإدارة العامة بوصفها مجالاً إجرائياً يركز على الكفاءة التنظيمية أكثر من تركيزه على الأبعاد السياسية والاجتماعية والمؤسسية لصنع السياسات العامة.

ويحسب للدراسة أنها نجحت في تقديم رؤية نقدية متوازنة، وربطت بين تطور الفكر الإداري في الدول المتقدمة والواقع العربي، كما أبرزت أهمية السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تشكيل طبيعة البحوث الإدارية. ومع ذلك، ركزت الدراسة بصورة أكبر على الجوانب النظرية والفكرية، ولم تتوسع في تقديم أدلة تطبيقية أو بيانات ميدانية توضح حجم الفجوة بين البحوث العربية والعالمية بصورة كمية، وهو ما كان سيمنح الدراسة قوة تفسيرية أكبر.

تحليل وإبداء الملاحظات على الدراسة

٢- تحليل المنهجية المستخدمة في الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي النقدي من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بالإدارة العامة والسياسات العامة، وتحليل تطور الحقل العلمي في الخبرة الغربية، ثم مقارنته بالواقع العربي. ويعد هذا المنهج مناسباً لطبيعة الدراسة التي تستهدف تحليل البناء الفكري للحقل وليس اختبار فرضيات ميدانية. ومن نقاط القوة المنهجية أن الدراسة لم تكتف بعرض التطور التاريخي للإدارة العامة، وإنما حللت الخلفيات الفكرية التي أثرت في تطور الحقل، مثل تأثير القانون والعلوم السياسية وإدارة الأعمال، وربطت ذلك بتطور السياسات العامة باعتبارها مجالاً مستقلاً ومتكاملاً مع الإدارة العامة. كما أوضحت كيف أثرت البيئة السياسية والقيم المجتمعية في تشكيل طبيعة البحوث الإدارية في الدول المختلفة. ورغم ذلك، كان من الممكن تعزيز المنهجية بإضافة تحليل بليوم تري للإنتاج العلمي العربي، أو إجراء تحليل للمحتوى العلمي للمجلات العربية المتخصصة في الإدارة العامة، أو استخدام مؤشرات الاستشهادات العلمية لقياس تطور الحقل بصورة أكثر دقة. كما افتقرت الدراسة إلى عرض بيانات إحصائية حول اتجاهات النشر العلمي، وأبرز الموضوعات البحثية، وأكثر المناهج استخداماً، وهو ما كان سيجعل النتائج أكثر موضوعية.

تحليل وإبداء الملاحظات على الدراسة

٣- تحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسة

توصلت الدراسة إلى أن أحد أهم أسباب محدودية تأثير أبحاث الإدارة العامة في الوطن العربي يتمثل في ضعف ارتباطها بقضايا السياسات العامة، وهيمنة الدراسات الإجرائية والتنظيمية على حساب الدراسات التي تتناول عمليات صنع السياسات وتحليلها وتقييمها. كما أوضحت أن الكثير من البحوث العربية لا تزال متأثرة بالفصل التقليدي بين السياسة والإدارة، الأمر الذي أدى إلى تقليص دور الإدارة العامة في تفسير الظواهر السياسية والمؤسسية المؤثرة في أداء القطاع العام. وأشارت الدراسة كذلك إلى أن التجارب الغربية نجحت في تجاوز هذا الفصل، وأصبحت تنظر إلى الإدارة العامة والسياسات العامة باعتبارهما مجالين متداخلين يتبادلان التأثير بصورة مستمرة.

وتشكل هذه النتائج من أهم الإسهامات العلمية للدراسة؛ لأنها تطرح تفسيرًا واضحًا لأسباب محدودية الإسهام العربي في تطوير نظريات الإدارة العامة، وتلفت الانتباه إلى ضرورة إعادة صياغة أجندة البحث العلمي بما يتوافق مع التحولات السياسية والمؤسسية في الدول العربية. إلا أن النتائج جاءت في إطار فكري عام، ولم تقدم ترتيبًا لأولويات الإصلاح البحثي أو مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى تقدم الجامعات العربية في هذا المجال.

تحليل وإبداء الملاحظات على الدراسة

٤- تحليل القيمة العلمية والتطبيقية للدراسة

تتمثل القيمة العلمية للدراسة في أنها أعادت فتح النقاش حول العلاقة بين الإدارة العامة والسياسات العامة، وقدمت نقدًا موضوعيًا للاتجاهات السائدة في البحث العلمي العربي، مع التأكيد على ضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية دون إغفال خصوصية البيئة العربية. كما ساهمت في توضيح أن نجاح الإدارة العامة لا يرتبط فقط بتحسين الكفاءة الإدارية، وإنما يتطلب أيضًا المشاركة في تصميم السياسات العامة وتحليل آثارها وتقييمها بصورة مستمرة.

أما من الناحية التطبيقية، فقد أبرزت الدراسة الحاجة إلى تطوير برامج تدريس الإدارة العامة في الجامعات العربية، وتوسيع الاهتمام بالبحوث متعددة التخصصات، وتشجيع التعاون بين الباحثين وصناع القرار، بما يسهم في تحويل نتائج البحوث إلى أدوات عملية تدعم تحسين الأداء الحكومي وجودة الخدمات العامة. ومع ذلك، كان من الممكن تعزيز الجانب التطبيقي من خلال عرض نماذج عربية ناجحة استطاعت توظيف البحوث الإدارية في دعم صناعة السياسات العامة، الأمر الذي كان سيزيد من القيمة التطبيقية للدراسة.

التوصيات لتطوير الدراسة

١- تطوير الإطار النظري

ينبغي توسيع الإطار النظري ليشمل الاتجاهات الحديثة في الإدارة العامة، مثل الحوكمة العامة، والإدارة العامة الرقمية، والإدارة القائمة على الأدلة، والإدارة التشاركية، والإدارة الذكية، مع ربط هذه الاتجاهات بتطور السياسات العامة في البيئة العربية. كما يُستحسن توظيف نماذج نظرية حديثة تفسر العلاقة بين المؤسسات الحكومية والفاعلين المجتمعيين وصناع القرار، بما يواكب التطورات العالمية في هذا المجال.

٢- تطوير المنهجية البحثية

يوصى بالاعتماد على مناهج بحثية أكثر تنوعًا، مثل الدراسات المقارنة بين الدول العربية، والتحليل البليومتري للإنتاج العلمي، وتحليل الشبكات البحثية، والدراسات المختلطة التي تجمع بين التحليل الكمي والكيفي. كما يُفضل استخدام قواعد بيانات علمية لرصد تطور موضوعات الإدارة العامة والسياسات العامة، وتحليل اتجاهات النشر العلمي خلال العقود الأخيرة، بما يوفر مؤشرات دقيقة تساعد في بناء أجندة بحثية مستقبلية.

التوصيات لتطوير الدراسة

٣- تعزيز الجانب التطبيقي

من المهم أن تتضمن الدراسات المستقبلية تطبيقات ميدانية داخل الوزارات والهيئات الحكومية العربية، وتحليل كيفية استفادة المؤسسات العامة من نتائج البحوث الأكاديمية في تطوير السياسات العامة وتحسين الخدمات الحكومية. كما ينبغي دراسة العوامل المؤسسية التي تعوق انتقال نتائج البحوث من الجامعات إلى دوائر صنع القرار، واقتراح آليات عملية لتعزيز هذا الانتقال.

٤- توسيع نطاق المقارنات الدولية

يوصى بإجراء مقارنات بين تجارب الدول العربية والدول المتقدمة في مجال العلاقة بين الإدارة العامة والسياسات العامة، مع التركيز على النماذج التي نجحت في دمج البحث العلمي بعمليات صنع القرار. ويساعد ذلك في تحديد أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير المؤسسات الحكومية العربية.

مقترحات لبحوث مستقبلية

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة، تبرز الحاجة إلى تنفيذ بحوث مستقبلية تتناول العلاقة بين الإدارة العامة والسياسات العامة من زوايا أكثر عمقًا وتخصصًا. ومن أبرز الموضوعات المقترحة دراسة أثر الحوكمة الرشيدة في تحسين جودة السياسات العامة في الدول العربية، ودور التحول الرقمي في تطوير عمليات صنع القرار الحكومي، وأثر استخدام الذكاء الاصطناعي في دعم تحليل السياسات العامة، والعلاقة بين الإدارة العامة والحوكمة التشاركية في تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية.

كما يمكن إجراء دراسات حول أثر القيادة الحكومية في فاعلية تنفيذ السياسات العامة، ودور مراكز الفكر والجامعات في دعم صناعة القرار، وتحليل تأثير الإصلاح الإداري على جودة السياسات العامة، ودراسة التكامل بين الإدارة العامة وإدارة الأزمات في مواجهة التحديات المعاصرة، إضافة إلى إجراء دراسات مقارنة بين النظم الإدارية العربية والعالمية في مجال تصميم السياسات العامة وتقييمها، وتحليل دور البيانات الضخمة والمؤشرات الحكومية في رفع كفاءة التخطيط وصنع القرار. وتمثل هذه الموضوعات امتدادًا طبيعيًا لما طرحته الدراسة، وتسهم في سد الفجوات البحثية وتعزيز التكامل بين المعرفة الأكاديمية والممارسة الحكومية في الوطن العربي.

المرجع

Abdel-Moneim, M. (2020).
بالسياسات العامة في الوطن العربي: رؤية نقدية.
Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/341110883_abhath_aladart_alamt_wlaqtha_balsyasat_alamt_f_y_alwtn_alrby_rwy_t_nqdyt



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

